



رسالة المديرية التنفيذية بمناسبة اليوم العالمي للموئل

٤ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٤

المدن - محركات التنمية الريفية

لقد خصصت الأمم المتحدة يوم الاثنين الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة يوماً عالمياً للموئل وهو مناسبة للتأمل في حالة المستوطنات البشرية والحق الأساسي في المأوى اللائق للجميع.

أما موضوع اليوم العالمي للموئل الموافق الاثنين ٤ تشرين الأول/أكتوبر هذا العام فيسكون المدن - محركات التنمية الريفية. وقد اخترنا هذا الموضوع لتؤكد أهمية الارتباطات المتبادلة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المدن والمناطق الريفية. فلن نتحقق التنمية المستدامة في المنطقتين معاً ما لم يتم التعامل بشمولية مع كليهما كجزء من نفس النظام المتكامل.

إن مدى الارتباط بين المدن والمناطق الريفية يعتمد على البنى التحتية التي تصل بينها، فتحسين شبكة البنى التحتية يؤدي إلى زيادة الانتاج الريفي وتزويد سكان الأرياف بسبل أفضل لبلوغ الأسواق والحصول على المعلومات والوظائف. فالمدن هي القوى التي تجذب النشاط التجاري في الريف وهي البوابة الرئيسية التي تطل على الأسواق الوطنية والدولية كما أنها تستفيد من الطلب الريفي على ما تقوم بإنتاجه.

وكلما ازدادت متانة الارتباطات بين المدن والمناطق النائية عنها، كلما سهل حصول سكان الأرياف على وظائف في المدن، الأمر الذي يخفف من وطأة مشكلة البطالة في الريف، ومن المهم بمكان أن تستوعب المدن العمالة الريفية الفائضة بيد أن ضالة تحقيق التنمية في المناطق الحضرية من العالم النامي، قد أسفرت عن الحد من الخيارات التي عادة ما تكون متاحة أمام سكان الأرياف.

وإحدى العقبات الرئيسية التي يجب التغلب عليها في البلدان النامية تتمثل في حقيقة أن المدن الثانوية والبلدات الأقل أهمية لا تحظى بما يكفي من الإمدادات والتنمية، ويُعالج ذلك بتحسين الطرقات والسكك الحديدية وغيرها من شبكات الاتصالات الأساسية القائمة فيما بينها. وقد تنطوي التنمية الاقتصادية في البلدات الصغيرة على تأثيرات إيجابية على اقتصادات المناطق الريفية المحيطة من خلال زيادة الطلب على المنتجات الريفية من قبل سكان المدن الذين لديهم في الغالب قوة شرائية أكبر.

وتمثل المدن المتوسطة الأماكن الطبيعية التي يقصدها النازحون الريفيون سعياً وراء الفرص الأفضل كما تسهم في التخفيف من حدة تأثير تدفق التروح الرئيسي باتجاه المدن الكبرى.

ويؤدي طابع الانتشار العشوائي للمستوطنات الريفية في العديد من البلدان الفقيرة إلى جعل توفير البنى التحتية والخدمات للمناطق الريفية عملية باهظة الكلفة. ومما لا ريب فيه أن السبب الرئيسي للتأخر الريفي هو صعوبة الحصول على البنى التحتية والخدمات الأساسية مثلاً الطرق وسبل الاتصالات وخدمات الرعاية الصحية والتعليم والائتمانات والأسواق والمعلومات ويمكن توفير ودعم الكثير من هذه فقط من داخل المناطق الحضرية الآهلة بالسكان بصورة أكبر.

فإذا ما أردنا تحقيق استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة، فمن الجوهري أن تقوم الحكومات بانتهاج سياسات تدمج فيها المناطق الحضرية والريفية في بلدانها. فتنشيط التنمية المتزنة بين المجموعات الحضرية والريفية ينطوي ضمناً على تقوية هيئات التخطيط على المستوى القطري والإقليمي والمحلي.

وفي هذا اليوم العالمي للموئل ندعو جميع المعنيين بالنمو الريفي إلى إدراج قضية التنمية الحضرية بصورة تامة في خططهم واعتماد منظور أكثر شمولاً حيال مستقبلنا المشترك: فالمدن يمكن أن تكون المحركات للتنمية الريفية.